

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم المؤسسة المصرية العامة للقطن ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بضم الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان والشركة المصرية للقطن والتجارة وشركة فرغل لتجارة الأقطان والأعمال المسالية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٥ بإدماج مصلحة التأمين في المؤسسة المصرية العامة للتأمين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ؛

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بإدماج شركات مصانع الزيوت المطرية وكوثر للياه الغازية والتنمية المصرية ؛ وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قبرر :

مادة ١ - يصفى نشاط التأمين والمعائت بالشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن وينقل العاملون الذين يزارلون هذا النشاط من هذه الشركة إلى المؤسسة المصرية العامة للتأمين بفئاتهم ومرتباتهم الحالية .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين نقل هؤلاء العاملين أو بعضهم إلى وحدة أو أكثر من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة المذكورة .

مادة ٢ - تضم بمعامل ليتا للروانج والمطبور ومنتجات بيتو للتجميل وآلة الأريزول وآلات صنع الكيسول بالشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن إلى شركة القاهرة لتجارات الغذائية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وينقل العاملون بتلك المعامل والعاملون على الآلات المشار إليها بفئاتهم ومرتباتهم الحالية إلى الشركة المذكورة .

مادة ٣ - يضم مصنع الفلين الصناعي (الأستيركورك) بالشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان إلى قطاع الصناعة .

وينقل العاملون بذلك المصنع بفئاتهم ومرتباتهم الحالية إلى القطاع المذكور .

قبرر :

مادة ١ - يمين عضوا في مجمع اللغة العربية كل من :

(١) السيد الأستاذ الدكتور عبد ارازق محيي الدين أحمد ، ممثلا لجمهورية العراق .

(٢) السيد الأستاذ أحمد توفيق المدني ، ممثلا لجمهورية الجزائر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدرسة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٦٥ لسنة ١٩٦٧

بشأن تصفية بعض الأنشطة ونقلها من الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت ؛ وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ في شأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٥ بإدماج شركات التأمين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٦٥ بإدماج مؤسسة الادخار في المؤسسة المصرية العامة للتأمين ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٦٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن منح بدل طبيعة عمل للعاملين
بإدارة المشروعات الحربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٣ لسنة ١٩٦٤ بتقرير بدل طبيعة
عمل للعاملين بإدارة المشروعات الحربية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يمنح العاملون بإدارة المشروعات الحربية الذين كانوا
موجودين في خدمتها في ٣٠ من يولية سنة ١٩٦٤ بدل طبيعة عمل بالفتات
المدينة بالجدول المرفق وذلك طبقا للشروط والأوضاع الواردة بقرار
مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية الصادر في ١٩٦٤/٢/٦
بتأني بدل المصانع .

مادة ٢ - ينفي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٣ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحل به اعتبارا
من أول يولية سنة ١٩٦٤ م

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

جدول ملحق بالقرار الجمهوري رقم ١٢٦٨ لسنة ١٩٦٧

(١) الدرجة التاسعة	٣	جنيحات شهرية
(٢) الدرجة الثامنة	٤	»
(٣) الدرجة السابعة	٥	»
(٤) الدرجة السادسة	٦	»
(٥) الدرجة الخامسة	٩	»
(٦) الدرجة الرابعة	١٢	جنيها
(٧) الدرجة الثالثة وما فوقها	١٥	»

على أن يصدر بتحديد المؤسسة المصرية العامة للصناعة والوحدة
الاقتصادية التي يتبعها هذا المصنع ونقل العاملين به الممتلك الوحدة -
قرار من وزير الصناعة .

مادة ٤ - ينفي كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٦٦ لسنة ١٩٦٧

في شأن الأتماب التي يتقاضاها خبراء وفراز وشركات
تصدير القطن عن عمليات الخبرة والتحكيم التي يقومون بها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت
التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية المعدل
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥
شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للعاملين بالقطاع العام الذين يشتركون تكبراه
في أعمال التحكيم على القطن التي تتولاها كل من هيئة التحكيم واختبارات
القطن واتحاد مصدري الأقطان في تجاوز النسبة المحددة بالقانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وذلك في حدود ١٠٠٪ من المساهية أو المكافأة
الأصلية وبحد أقصى ٧٠٠ جنيه سنويا .

كما يستثنى هؤلاء الخبراء - في مزاوتهم لهذه الأعمال - من حكم
المادة ٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية م

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٨ المحرم سنة ١٣٨٧ (٨ مايو سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر